

اللجنة الدوليّة المشتركة للحوار اللاهوتيّ
بين الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة

النتائج الكنسيّة والقانونيّة لطبيعة الأسرار في

الكنيسة: اللجنة الكنسيّة، المجمعيّة

والسلطة

رافينا، ١٣ تشرين الأوّل ٢٠٠٧

اجتمعت اللجنة الدوليّة المشتركة للحوار اللاهوتيّ بين الكنيسة الكاثوليكيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة العام الماضي في بلغراد (صربيا)، وفي تشرين الأوّل في رافينا (إيطاليا)، بعد توقّفٍ دام عدّة سنوات منذ الاجتماع الأوّل الذي عُقد في بلتيمور سنة ٢٠٠٠. صدّق المشاركون على الوثيقة في ١٣ تشرين الأوّل، ونُشرت في منتصف تشرين الثاني.

التّأج الكنسيّة والقانونيّة لطبيعة الأسرار في الكنيسة: اللّجنة الكنسيّة، المجمعية والسّلطة

توطئة

١ - «ليكونوا بأجمعهم واحدًا: كما أنّك فيّ، يا أبتِ، وأنا فيك، فليكونوا هم أيضًا فينا ليؤمن العالم بأنك أنت أرسلتني» (يو ١٧، ٢١). نشكر الله الثالوث الذي جمعنا - نحن أعضاء اللّجنة المشتركة للحوار اللاهوتيّ بين الكنيسة الكاثوليكيّة الرّومانيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة - لنتمكّن من الاستجابة معًا في الطّاعة لصلاة يسوع هذه. إنّنا ندرك تمامًا أنّ حوارنا يُستأنف في عالمٍ تعيّر بشكل عميق في الآونة الأخيرة. فتطوّر العلمنة والعولمة، والتّحدّي الذي تفرضه اللقاءات الجديدة بين المسيحيّين والمؤمنين من الديانات الأخرى، يقتضيان من تلاميذ المسيح، بإلحاح جديد، الشّهادة بإيمانهم ومحبتهم ورجائهم. ولعلّ روح الرّبّ النّاهض من بين الأموات يُمكن قلوبنا وعقولنا من أن تُثمر ثمار الوحدة في العلاقات بين كنائسنا، كي نخدم معًا وحدة الأسرة الإنسانيّة وسلامها. وعسى أن يقودنا الرّوح إلى التعبير الكامل عن سرّ الشّركة الكنسيّة، وأن نعتزف بامتنان بأنّه عطية الله الرّائعة للعالم، إذ هو سرّ يتألّف بخاصّة في القداسة التي دُعِيَ إليها الجميع.

٢- بدأت اللجنة المشتركة، استنادًا إلى خطة العمل التي اعتمدها في اجتماعها الأول في رودس سنة ١٩٨٠، بدراسة سرّ الشركة (*koïnōnía*) الكنسيّة في ضوء سرّ الثالوث الأقدس والإفخارستيا. وقد سمح ذلك بفهم الشركة الكنسيّة فهمًا أفضل، سواء على صعيد الجماعة المحليّة المتحلّقة حول أسقفها، أو على صعيد العلاقات بين الأساقفة والكنايس المحليّة التي يرأسها أسقف في شركة مع كنيسة الله الواحدة المنتشرة في العالم كلّ (راجع وثيقة ميونخ، ١٩٨٢). ويهدف توضيح طبيعة الشركة، شدّدت اللجنة المشتركة على العلاقة القائمة بين الإيمان والأسرار - ولا سيّما الأسرار الثلاثة للتّنشئة المسيحيّة - ووحدة الكنيسة (راجع وثيقة باري، ١٩٨٧). ومن ثمّ، أشارت اللجنة بوضوح، بعد دراسة سرّ الكهنوت في بنية أسرار الكنيسة، إلى دور الخلافة الرّسوليّة كضمانة لشركة الكنيسة كلّها واستمراريتها مع الرّسل في كلّ زمن ومكان (راجع وثيقة فالمو، ١٩٨٨). ومن سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٠، تمحور الموضوع الرّئيسي الذي عاجته اللجنة حول «الاندماجية» (*uniatism*) (وثيقة البلمند، ١٩٩٣؛ بلتيمور، ٢٠٠٠)، وهو موضوع سنتعمّق فيه في المستقبل القريب. والآن، سنتطرق إلى المسألة التي أثّرت في نهاية وثيقة فالمو لنبحث في الشركة الكنسيّة والمجمعيّة والسّلطة.

٣- استنادًا إلى هذه التأكيدات المشتركة لإيماننا، لا بدّ لنا من أن نستخلص التّائج الكنسيّة والقانونيّة التي تنجم عن طبيعة أسرار الكنيسة. وبما أنّ الإفخارستيا، في ضوء سرّ الثالوث، تُشكّل مقياس الحياة الكنسيّة في مجملها، فكيف تعكس الأجهزة المؤسّساتيّة بشكل مرئي سرّ هذه الشركة؟ وبما أنّ الكنيسة الواحدة والمقدّسة تتحقّق

في كلّ كنيسة محليّة تحتفل بالإفخارستيا وفي شركة (*koinōnía*) مع الكنائس كلّها، فكيف تتجلى حياة الكنائس في بنية الأسرار؟

٤- الوحدة والتعددية، العلاقة بين الكنيسة الواحدة والكنائس المحليّة؛ تطرح هذه العلاقة التأسيسية للكنيسة أيضًا مسألة العلاقة بين السُلطة الكامنة في كلّ مؤسّسة كنسيّة والمجمعيّة التي تنجم عن سرّ الكنيسة بوصفها شركة. ونظرًا إلى أنّ المصطلحين «سُلطة» و«مجمعيّة» يُعطيّان مساحة واسعة جدًّا، سنشرع في تحديد كنيّية فهمنا هذين المصطلحين^١.

أولًا: أسس المجمعية والسُلطة

أ) المجمعية

٥- يُشتقّ مصطلحا مجمعية (*conciliarity*) وسينودية (*synodality*) من كلمة «council» (*synodos* باليونانية و*concilium* باللاتينية)، التي تُشير بشكل

^١ رأى المشاركون الأرثوذكس أنه كان من الأهميّة بمكان الإشارة إلى أنّ استخدام مصطلحات «الكنيسة»، و«الكنيسة الجامعة»، و«الكنيسة غير المُقسّمة»، و«جسد المسيح» في هذه الوثيقة وفي الوثائق المشابهة الناجمة عن اللّجنة المشتركة، لا يُقلّل على الإطلاق من اعتبار الكنيسة الأرثوذكسية كنيسة واحدة مُقدّسة جامعة ورسوليّة التي يتحدّث عنها قانون إيمان نيقية. من وجهة النّظر الكاثوليكية، ينطبق الوعي الدّائميّ أيضًا على الكنيسة الواحدة، المقدّسة، الجامعة والرّسوليّة، إذ «تستمرّ في الكنيسة الكاثوليكية» (الكنيسة، رقم ٨). وهذا لا يمنع الاعتراف بوجود عناصر من الكنيسة الحقيقيّة خارج الشّركة الكاثوليكية.

جوهرِيّ إلى مجلس الأساقفة الذي يُمارس مسؤوليّة خاصّة. ومع ذلك، يُمكن فَهْمُ المصطلح في معنى شامل، إذ يتوافق أيضًا مع جميع أعضاء الكنيسة (راجع المصطلح الرّوسِيّ *sobornost*). ومن ثمّ، سنتحدّث أوّلاً عن المجمعِيّة للإشارة إلى أنّه بموجب المعموديّة، يجد كلّ عَضْوٍ في جسد المسيح مكانه ومسؤوليّته الخاصّة في الشّركة (*communio* بالّلغة اللّاتينيّة) الإفخارستيّة. وتعكس المجمعِيّة سرّ الثّالوث، إذ تجد فيه أساسها التّهائيّ. وحين تُعدّد أقانيم الثّالوث الأقدس الثّلاثة، كما يقول القديس باسيليوس الكبير (في الرّوح القدس، ٤٥)، لا نَعني بالأقنوم «الثّاني» أو الأقنوم «الثّالث» أنّهما يُعبّران عن انتقاص أو عن تبعيّة. وفي السّياق عينه، هناك أيضًا ترتيب (*taxis*) بين الكنائس المحليّة، لا يشتمل على أيّ تفاوت في طبيعتها الكنسيّة.

٦- تُظهر الإفخارستيّا الشّركة الثّالوثيّة المتجليّة في المؤمنين بصفتها وحدة عضويّة لها عدّة أعضاء، لكلٍّ منها موهبته أو خدمته أو وظيفته الخاصّة، وهي أعضاء ضروريّة في تنوّعها وتعدّدها لبناء الجميع في جسد المسيح الكنسيّ الواحد (١ قور ١٢: ٤-٣٠). الجميع مدعوّون وملتمزمون ومسؤولون - كلٌّ منهم بطريقة مختلفة ولكن ليست أقلّ واقعيّة - عن الإنجاز المشترك للأعمال التي، من خلال الرّوح، تجعل خدمة المسيح حاضرة في الكنيسة، هو «الطّريق والحقّ والحياة» (يو ١٤، ٦). بهذه الطّريقة، يتحقّق سرّ الشّركة الخلاصيّة مع الثّالوث الأقدس في الجنس البشريّ.

٧- تحمل الجماعة كلّها، وكلّ شخص فيها، «ضميرَ الكنيسة»، كما يُعرّفه اللاهوت اليونانيّ (*ekklesiastikè syneidesis*)، أو حسَّ الإخلاص (*sensus fidelium*) في المصطلح اللّاتينيّ. بفعل المعموديّة والتّثبيت (أو الميرون)، يُمارس كلّ عُضوٍ في الكنيسة شكلاً من أشكال السّلطة في جسد المسيح. استناداً إلى هذا المعنى، إنّ جميع المؤمنين (وليس الأساقفة وحدهم) مسؤولون عن الإيمان الذي أعلنوه في معموديّتهم. تعليمنا المشترك هو أنّ شعب الله، «بالمسحة التي قبلها من القُدوس» (١ يو ٢، ٢٠ و ٢٧)، في شركة مع رُعاته، لا يُمكن أن يكون في الضّلال في مسائل الإيمان (راجع يو ١٦، ١٣).

٨- حينما يُعلن الإيمان بالكنيسة وتتوضّح قواعد السلوك المسيحيّ، يؤدّي الأساقفة دوراً مُحدّداً من خلال المؤسّسة الإلهيّة. «كخلفاء للرسل، الأساقفة مسؤولون عن الشّركة في الإيمان الرّسوليّ وعن الأمانة لمتطلّبات الحياة وفقاً للإنجيل» (وثيقة فالمو، رقم ٤٠).

٩- تُعدّ المجامع الوسيلة الرّئيسيّة التي من خلالها تُمارس الشّركة بين الأساقفة (راجع وثيقة فالمو، رقم ٥٢)؛ ذلك «أنّ التّمسك بالشّركة الرّسوليّة يربط جميع الأساقفة الذين يُشرفون على إدارة الكنائس المحليّة بمُصنّف الرّسل، ويُشكّلون، هم أيضاً، مُصنّفاً مُتأصّلاً بالروح للمجموعة الرّسوليّة، ”مرّة وإلى الأبد“، شهادة فريدة للإيمان. هذا لا يعني أنّه يجب أن يتحدوا فيما بينهم بالإيمان والمحبة والرّسالة والمصالحة فحسب،

بل عليهم أن يشتركوا أيضًا في المسؤولية عنها والخدمة عنها للكنيسة» (وثيقة ميونخ، ثالثًا، رقم ٤).

١٠- ينتمي البعد المجتمعي في حياة الكنيسة إلى طبيعتها الأكثر عمقًا. هذا يعني أنها مبنية على إرادة المسيح من أجل مؤمنينا (راجع متى ١٨ : ١٥-٢٠)، ولو أنّ إنجازاتها القانونية مُحدّدة حتمًا بالتاريخ والسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي. يجب أن يكون البعد المجتمعي للكنيسة حاضرًا في المستويات الثلاثة - المحلي والإقليمي والعالمي - للشركة الكنسية: على المستوى المحلي للأبرشية الموكّلة إلى الأسقف؛ وعلى المستوى الإقليمي لمجموعة من الكنائس المحليّة مع أساقفتها الذين «يعترفون بمن هو الأوّل بينهم» (القانون الرسوليّ، رقم ٣٤)؛ وعلى المستوى العالميّ، يتعاون الذين هم أوائل (protoi) في مختلف الأقاليم مع جميع الأساقفة، فيما يتعلّق بمُجمل الكنيسة. في هذا المستوى أيضًا، ينبغي للأوائل (protoi) أن يعترفوا بمن هو الأوّل بينهم.

١١- تنتشر الكنيسة في أماكن كثيرة ومختلفة، ممّا يُظهر بُعدها الكاثوليكيّ. وبما أنّها كنيسة جامعة، فهي مؤسّسة حيّة وجسم المسيح. كلّ كنيسة محليّة، حينما تكون في شركة مع سائر الكنائس المحليّة، إنّما هي بجزءٍ لكنيسة الله الواحدة التي لا تتجزأ. ومن ثمّ، أن يكون المرء كاثوليكيًّا فهذا يعني أن يكون في شركة مع الكنيسة الواحدة في كلّ الأزمنة وكلّ الأمكنة. لذلك، إنّ كلّ فسّخٍ للشركة الإفخارستية هو نيلٌ من إحدى الخصائص الأساسية للكنيسة: كاثوليكيّتها.

ب) السُّلْطَة

١٢- عندما نتحدّث عن السُّلْطَة، نستند إلى المصطلح اليونانيّ (*exousia*)، كما وَرَدَ في العهد الجديد. تستمدّ الكنيسة سُلْطَتَهَا من رَبِّهَا ومعلّمها يسوع المسيح. فَبَعْدَ أن استمدّ المسيح سُلْطَتَهُ من الله الأب، تقاسمَهَا بعد قيامته، بالروح القدس، مع رُسُلِهِ (راجع يو ٢٠، ٢٢). وبواسطة الرّسل، انتقلت السُّلْطَة إلى الأساقفة، خلفائهم، وبواسطة هؤلاء إلى الكنيسة جمعاء. مارسَ يسوع المسيح ربَّنَا هذه السُّلْطَة بطُرُقٍ شتّى، بحيث يتجلّى ملكوت الله في العالم حتّى كماله الإسكاتولوجيّ (راجع ١ قو ١٥: ٢٤-٢٨)، من خلال صُنْعِ العجائب (راجع مر ١: ٣٠-٤٠؛ متى ١٤: ٣٥-٣٦)، وطَرْدِ الأرواح النّجّسة (راجع مر ١، ٢٧؛ لو ٤: ٣٥-٣٦)، وغفران الخطايا (راجع مر ٢، ١٠؛ لو ٥، ٢٤)، وتوجيه تلاميذه إلى طريق الخلاص (راجع متى ١٦، ٢٤). وبموجب السُّلْطَانِ الَّذِي تلقّوه من المسيح (راجع متى ٢٨: ١٨-٢٠)، تشمل مُمارسة السُّلْطَة الخاصّة بالرّسل، ومن بعدهم الأساقفة، إعلان الإنجيل وتعليمه، والتّقدّيس بواسطة الأسرار، ولا سيّما الإفخارستيا والتّوجيه الرّاعويّ للمؤمنين (راجع لو ١٠، ١٦).

١٣- السُّلْطَة في الكنيسة هي مُلكُ يسوع المسيح نفسه، رأس الكنيسة الوحيد (أف ١، ٢٢؛ ٥، ٢٣). بالروح القدس، تشترك الكنيسة، جسده، في سلطته (راجع يو ٢٠: ٢٢-٢٣). تهدف السُّلْطَة في الكنيسة إلى لَمِّ شَمْلِ البشَرِ في يسوع المسيح (راجع أف ١، ١٠؛ يو ١١، ٥٢). إنّ السُّلْطَة المرتبطة بالنعمة الممنوحة في الرّسامة

الكهنوتية، ليست مُلْكًا خاصًا للذين يحصلون عليها، وليست شيئًا يوكل إليهم من الجماعة، بل على العكس من ذلك، إنها عطية من الروح القدس غايتها خدمة الجماعة (*diakonia*)، ومن ثمّ، لا تُمارس البتّة خارجها. وتشمل ممارستها مشاركة الجماعة بأسرها، على اعتبار أنّ الأسقف هو في الكنيسة وأنّ الكنيسة في الأسقف (راجع القديس كبريانوس، أف ٦٦، ٨).

١٤- ينبغي للسلطة التي تُمارَس في الكنيسة باسم المسيح وبقوة الروح القدس، أن تكون، في جميع أشكالها وفي جميع المستويات، خدمةً محبّةً، كما كانت خدمة المسيح (راجع مر ١٠، ٤٥؛ يو ١٣: ١-١٦). والسلطة التي نتحدّث عنها، كونها تُعبّر عن السلطة الإلهية، لا يمكنها أن تثبت خارج المحبّة بين الذي يُمارسها والذين تُمارَس عليهم. ومن ثمّ، فهي سلطة من دون تسلّط، ومن دون إكراه جسديّ ومعنويّ. وبما أنّها مشاركة في سلطة الرّب المصلوب والمُتجدّد، الذي أُعطيت له كلّ سلطة في السّماء وعلى الأرض (راجع متى ٢٨، ١٨)، فهي تستدعي الطّاعة. وفي الوقت عينه، نظرًا إلى التجسّد والصّليب، فهي طاعة تختلف اختلافًا جذريًّا عن طاعة حُكّام الأمم وعظماء هذا العالم (راجع لو ٢٢: ٢٥-٢٧). ومع أنّ هذه السلطة قد أُوكّلت، من دون شكّ، إلى أشخاص يتعرّضون، بسبب من الضّعف أو الخطيئة، لإساءة استخدامها، فإنّ التّماهي الإنجيلي بين السلطة والخدمة، بحُكم طبيعته، يُشكّل قاعدة أساسية للكنيسة. وبالنسبة إلى المسيحيين، تكمن الإدارة في الخدمة. بهذه الطّريقة، تُصان الممارسة الروحية وفعاليتها من خلال الرّضى الحرّ والتّعاون الطّوعيّ. وعلى المستوى الشّخصي، يتجلّى ذلك في الطّاعة لسلطة الكنيسة من

أجل أتباع المسيح الذي كان طائعاً للآب في المحبة حتى الموت والموت على الصليب (راجع فيل ٢، ٨).

١٥- تُبنى السُلطة في الكنيسة على كلام الله الحاضر والحيّ في جماعة التلاميذ. والكتاب المقدس هو كلام الله الموحى به، بالروح القدس الحاضر والفعال فيه، كما حدّته الكنيسة في التراث الحيّ الذي تسلّمته من الرّسل. الإفخارستيا هي قلب هذا التراث (راجع ١ قو ١٠: ١٦-١٧؛ ١١: ٢٣-٢٦). تتبع سُلطة الكتاب المقدس من حقيقة أنّ كلام الله الذي يُقرأ في الكنيسة، وبوساطتها، إنّما ينقل إنجيل الخلاص. ويتوجّه المسيح، عبر الكتاب المقدس، إلى الجماعة المُجمّعة وإلى قلب كلّ مؤمن. وفي السياق عينه، تُفسّر الكنيسة، بالروح القدس الحاضر فيها، الكتاب المقدس بطريقة صحيحة، تلبيةً لحاجات الزّمن والمكان. فالعُرفُ السائد في المجمع، الذي يُشدّد على عرّض الأناجيل في وسط المجالس، يشهد لحضور المسيح في كلامه، إذ هو مرجعيّة ضروريّة لجميع المناقشات والقرارات، ويؤكّد العُرف، في الوقت عينه، سُلطة الكنيسة في تفسير كلام الله هذا.

١٦- يودّ الله، في تديره الإلهي، أن تكون لكنيسته بنية تنشُد الخلاص. بهذه البنية الأساسيّة، يرتبط إعلان الإيمان والأسرار المحتفى بها في سياق الخلافة الرّسوليّة. وفي الشّركة الكنسيّة، ترتبط السُلطة بالبنية الأساسيّة، ذلك أنّ ممارستها تُنظّمها قوانين الكنيسة وأنظمتها. يُمكن تطبيق بعض هذه الأنظمة بطُرقٍ مُتفاوتة، وفقاً لحاجات الشّركة الكنسيّة في أزمنة وأماكن مختلفة، شرط أن تُحترم دوماً بنية الكنيسة الأساسيّة.

ومن ثمّ، فكما أنّ الشّركة في الأسرار تفترض مسبقاً الشّركة في الإيمان عينه، ولكي يكون هناك شركة كنسيّة كاملة، لا بدّ من أن يكون بين كنائسنا اعتراف متبادل بالتشريعات القانونيّة في تنوعها المشروع.

ثانياً: التّأوين الثّلاثي للمجمعيّة والسّلطة

١٧- بعد أنّ أظهرنا بوضوح أُسس المجمعيّة والسّلطة في الكنيسة، وأظهرنا تشابك مضمون هذه المصطلحات، لا بدّ لنا الآن من الإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف تُعبّر العناصر المؤسّساتيّة للكنيسة عن سرّ الشّركة وتخدمه بصورة جليّة؟ كيف تُعبّر البنى القانونيّة للكنائس عن حياة الأسرار؟ لهذه الغاية، ميّزنا ثلاثة مستويات من المؤسّسات الكنسيّة: الكنيسة المحليّة التي تلتئم حول أسقفها، المنطقة التي تتضمّن عدّة كنائس محليّة متجاورة، والمسكونة (*oikoumene*) كلّها التي تضمّ جميع الكنائس المحليّة.

(أ) على الصّعيد المحليّ

١٨- تتواجد كنيسة الله حيث يكون هناك جماعة تُوحدها الإفخارستيّا، ويرأسها مباشرة، أو عبّر الكهنة، أسقفٌ سيم شرعيّاً في الخلافة الرّسوليّة، يُعلّم الإيمان الذي تسلّمه من الرّسل، ضمن شركة مع سائر الأساقفة وكنائسهم. تفترض ثمرة هذه

الإفخارستيا وهذه الخدمة لم تشمل كل الذين نالوا روح المسيح في المعمودية، في شركة حقيقية في الإيمان والصلاة والرسالة والمحبة الأخوية والعون المتبادل. هذه الشركة هي الإطار الذي تُمارس فيه كل سلطة كنسية. الشركة هي مقياس هذه الممارسة.

١٩- مهمة كل كنيسة محلية أن تكون، بنعمة الله، مكانًا تخدم الله فيه وتكرمه، وتُجاهر بالإنجيل، وتحتفي بالأسرار، ويسعى المؤمنون جاهدين إلى تخفيف البؤس في العالم، وحيث يجد كل مؤمن الخلاص. الكنيسة هي نور العالم (راجع متى ٥ : ١٤-١٦)، والخميرة (راجع متى ١٣ ، ٣٣) وجماعة الله الكهنوتية (راجع ١ بط ٢ : ٥ و٩). الغاية من القواعد القانونية التي تُدير الكنيسة هي الضمانة لهذه الرسالة.

٢٠- كل شخص مُعمد مدعو إلى خدمة الجماعة (راجع ١ قو ١٢ : ٤-٢٧)، بفعل المعمودية نفسها، التي تجعل منه عضوًا في المسيح، وفقًا لمواهب الروح القدس الفريدة. لذلك، تبدو الكنيسة المحلية، من خلال الشركة التي بها يُضحى جميع الأعضاء في خدمة بعضهم بعضًا، «سينودسية» أو «مجمعية» في بنيتها. لا شك في أنّ هذه السينودسية لا تتجلى في علاقات التضامن والعون المتبادل والتكامل القائم في الخدمات فحسب. الهيئة الأسقفية، هي مجمع الأساقفة (راجع القديس أغناطيوس الأنطاكي، الرسالة إلى قيصريّة، ٣)، والشّمس هو «ذراعه الأيمن» (ديدسكاليا الرسل، ٢، ٢٨، ٦)، بحيث يجب أن يكون كل شيء متناعمًا، على حدّ توصيات أغناطيوس الأنطاكي (الرسالة إلى أهل أفسس، ٦). ومع ذلك، تقتضي السينودسية أيضًا أن يُقدّم أعضاء الجماعة الطاعة للأسقف، الذي هو الأوّل

(*protos*) ورأس (*kephale*) الكنيسة المحليّة، كما تستلزم الشركة الكنسيّة. اشتراك العلمانيين الفعّال، رجالاً ونساءً، وأعضاء الجماعات الرهبانيّة والأشخاص المكرّسين، وبالتّوافق مع التّقليديّن الشرقيّ والغربيّ، يحصل في الأبرشيّة وفي الرعيّة بأعماط كثيرة من الخدمة والرّسالة.

٢١- تنبع مواهب أعضاء الجماعة من الرّوح القدس الواحد، وتهدف إلى خير الجميع. يبيّن هذا الواقع مقتضيات سُلطة كلّ واحدٍ وحدوده في الكنيسة. فينبغي ألاّ يكون هناك سلبية أو استبدال في الوظائف، ولا إهمال أو سيطرة أيّ شخص على آخر. في الكنيسة، تتلاقى المواهب والخدمات في الوحدة بإشراف سُلطة الأسقف الذي هو في خدمة الشركة في الكنيسة المحليّة. فالجميع مدعوّون إلى أن يتجدّدوا بالرّوح القدس في الأسرار، وأن يستجيبوا بتوبة (*metanoia*) دائمة، بحيث تُضمّن الشركة في الحقيقة والمحبة.

ب) على الصّعيد الإقليميّ

٢٢- تكشف الكنيسة عن ذاتها ككنيسة كاثوليكيّة في مجلس الكنيسة المحليّة. ينبغي لهذه الكاثوليكيّة أن تتجلّى بشكل فعّال في الشركة مع سائر الكنائس التي تعترف بالإيمان الرّسوليّ نفسه وتُشارك في البنية الكنسيّة الأساسيّة نفسها، بدءاً بالكنائس الأقرب بحُكم مسؤوليّتها المشتركة للرّسالة في هذه المنطقة (راجع وثيقة ميونخ، ٣، ٣، ووثيقة فالمو، ٥٢ و ٥٣). يُعبّر عن الشركة بين الكنائس في سيامة

الأساقفة، وتُمنح هذه السيامة وفقاً للنظام القانوني بواسطة ثلاثة أساقفة أو أكثر، أو أقله بواسطة اثنين منهم (راجع مجمع نيقية الأول، قانون ٤)، يتصرفون باسم الجسم الأسقفى وشعب الله، إذ نالوا هم أيضاً خدمتهم من الروح القدس بوضع الأيدي في الخلافة الرسولية. وحينما يكتمل كل شيء وفقاً للقوانين، تُراعى الشركة بين الكنائس من خلال الإيمان الحقيقي والأسرار والحياة الكنسية، على غرار الشركة الحية مع الأجيال السابقة.

٢٣- هذه الشركة الحقيقية بين عدّة كنائس محلية، حيث كل كنيسة منها هي تعبير عن الكنيسة الكاثوليكية في مكان محدد، إنما يُعبّر عنها في بعض الممارسات: اشتراك أساقفة الكراسي المجاورة في سيامة أسقف للكنيسة المحلية، دعوة أسقف من كنيسة أخرى إلى الاحتفال معاً في مجلس الكنيسة المحلية، استقبال مؤمني الكنائس الأخرى للمشاركة في الإفخارستيا، وتبادل الرسائل بمناسبة رسامة ما، وأخيراً عرض مساعدة ماوية.

٢٤- يصف القانون الذي يحظى بقبول الشرق والغرب العلائق بين الكنائس المحلية في المنطقة عينها على النحو الآتي: «يجب على أساقفة كل أمة (*ethnos*) أن يعترفوا بمن هو الأول (*protos*) بينهم ويحترموه كرئيس (*kephale*) عليهم، وألا يفعلوا شيئاً مُهماً من دون موافقته (*gnome*)؛ بوسع كل أسقف أن يهتم بشؤون أبرشيته (*paroikia*) والأقاليم الخاضعة له فحسب. بيد أنّ الأول (*protos*) لا يحق له أن

يفعل شيئاً من دون موافقة الجميع. ذلك أنه بهذه الطريقة يُعمّ الوفاق (*homonoia*)
وَيُمجّد الله بالرّبّ في الرّوح القدس» (القانون الرّسوليّ ٣٤).

٢٥- هذه القاعدة، التي تُظهر مرّة أخرى في عدّة أنماط في التّفليد القانونيّ، تُنطبق على جميع العلاقات بين أساقفة المنطقة عينها، سواء أكانت إقليمياً أم متروبوليتية أم بطريركية. من الممكن أن نجد التّطبيق العمليّ لهذه القاعدة في السّينودسات ومجامع الإقليم والمنطقة أو البطريركية. ويجب أن يُؤلف السّينودس الإقليميّ دوماً من أساقفة في الوجه العامّ، ولو اشتمل على أعضاء آخرين من الكنيسة، إنّما يُظهر طبيعة السّلطة السّينودسيّة. وحدهم الأساقفة يتمتّعون بصوت تقريريّ. تقوم سُلطة السّينودس على طبيعة الخدمة الأسقفية نفسها، وتُظهر الطّبيعة الجماعيّة في خدمة شركة الكنائس.

٢٦- يفترض السّينودس (أو المجمع) اشتراك جميع أساقفة المنطقة. يُساسُ السّينودس بمبدأ الإجماع والوفاق (*homonoia*) الذي يُعبّر عنه بالاحتفال الإفخارستيّ المشترك، كما تفترضه المجدلة الختامية في القانون الرّسوليّ ٣٤ المُشار إليه أعلاه. ومع ذلك، كلّ أسقف، في ممارسة خدمته الرّاعويّة، هو الحُكم والمسؤول أمام الله عن شؤون أبرشيّته (راجع القديس كبريانوس، الرّسالة إلى أفسس، ٥٥، ٢١). ومن ثمّ، فهو الوصيّ على كاثوليكيّة كنيسته المحليّة، وينبغي له أن يسهر بانتباه على تعزيز الشّركة الكاثوليكيّة مع الكنائس الأخرى.

٢٧- ومن ثمّ، ليس لأيّ سينودس أو مجمع سلطة على المناطق الكنسيّة الأخرى. ومع ذلك، إنّ تبادل المعلومات والاستشارات بين ممثلي السينودسات العديدة هو تعبير عن الكاثوليكيّة، كما ينبغي لتلك المساعدة المتبادلة والمحبة الأخويّة أن تكون القاعدة بين جميع الكنائس المحليّة للخير العامّ. كلّ أسقف مسؤول عن الكنيسة كلّها مع جميع زملائه في الرّسالة الرّسوليّة الواحدة.

٢٨- بهذه الطّريقة، نجحت عدّة أقاليم كنسيّة في توطيد أواصر المسؤوليّة المشتركة. فكانت أحد العوامل التي أدّت إلى ولادة البطريركيّات في تاريخ الكنيسة. تُساس السينودسات البطريركيّة وفقًا للمبادئ الكنسيّة نفسها، كما أنّ القواعد القانونيّة للسينودسات الإقليميّة هي نفسها.

٢٩- تشكّلت في القرون اللاحقة وجوه جديدة للشّركة بين الكنائس المحليّة بين الشرق والغرب على حدّ سواء. بطريركيّات جديدة وكنائس مُستقلّة أُسّست في الشرق المسيحيّ وفي الكنيسة اللّاتينيّة، وهي نوع خاصّ من تجمّع الأساقفة ظهر حديثًا: المجمع الأسقفيّة. من وجهة اللاهوت الكنسيّ، ليست هذه المجمع مُجرّد تقسيمات إداريّة: إنّها تُعبّر عن روح الشّركة في الكنيسة، على أن يُحترم تنوع الثقافات البشريّة.

٣٠- في الواقع، أيًا كانت النطاقات والتنظيمات القانونية للسنيودسية الإقليمية، فهذه تُبين أنّ كنيسة الله ليست شركة أشخاص أو كنائس محلية معزولة عن جذورها البشرية. ذلك أنّها جماعة الخلاص، ولأنّ هذا الخلاص هو استعادة الخلق (راجع القديس إيريناوس، ضد الهرطقة، ١، ٣٦، ١)، إذ يشمل الشخص الإنساني في كلّ ما يربطه بالواقع البشريّ الذي خلقه الله. ليست الكنيسة مجرد مجموعة من الأفراد، إنّها مكوّنة من جماعات لها ثقافتها وتاريخها وبنائها الاجتماعية المختلفة.

٣١- يتجمّع الكنائس المحليّة على الصعيد الإقليمي، تتألق الكاثوليكية في نورها الحقيقي. فهي تُعبّر عن حضور الخلاص، ليس في عالم غير متميز، بل في الجنس البشريّ كما خلقه الله وكما خلّصه. بلغت الطّبيعة البشريّة، في سرّ الخلاص، كماها، وشُفّيت ممّا تركت فيها الخطيئة من أثر، بفعل الاكتفاء الدّائميّ والكبرياء واحتقار الآخرين والعدوانية والحسد والرّغبة والباطل والكرهية. الشركة الكنسيّة هي الهبة التي يتوحّد بها الجنس البشريّ في روح الرّبّ النّاهض من بين الأموات. هذه الوحدة التي خلقها الرّوح، بدلاً من أن تضع في التّماهي، تقتضي المحافظة على التّنوع والخصوصيّة، وتعزيزهما بطريقة ما.

ج) على الصعيد العالمي

٣٢- ليست الكنيسة المحليّة في شركة مع الكنائس المجاورة فحسب، بل مع مجموع الكنائس المحليّة، ومع الكنائس القائمة اليوم في العالم، وتلك التي كانت قائمة منذ البداية والتي ستكون في المستقبل، ومع الكنيسة القائمة في المجد. وفقًا لإرادة المسيح، الكنيسة واحدة لا تتجزأ، إذ هي دومًا الكنيسة نفسها في كلّ مكان. ففي قانون الإيمان النيقاويّ-القسطنطينيّ، يعترف الطرفان بأنّ الكنيسة واحدة وجامعة؛ لا تشمل جامعيّتها تنوع المجتمعات البشريّة فحسب، بل وحدتها الأساسيّة أيضًا.

٣٣- ومن ثمّ، بات من الواضح أنّه لا بدّ من الاعتراف بإيمان واحد وممارسته في الكنائس المحليّة كلّها، وأنّه ينبغي الاحتفاء بالإفخارستيّا الوحيدة نفسها في كلّ مكان، وأنّ الخدمة الرّسوليّة نفسها والوحيدة يجب أن تنشط في الجماعات بأسرها. لا يحقّ للكنيسة المحليّة أن تُعبّر في مضمون قانون الإيمان الذي اعتمدته المجامع المسكونيّة، ولو أنّه ينبغي للكنيسة «أن تُعطي للمعضلات الجديدة أجوبة ملائمة تستند إلى الكتاب المقدّس، بالاتّفاق مع تعابير العقائد السّابقة ضمن استمراريّة جوهرية» (وثيقة باري، رقم ٢٩). وفي السّياق عينه، لا يحقّ للكنيسة المحليّة أن تُعبّر، بقرار أحاديّ، مسألة أساسيّة لها صلة بشكل الخدمة، وليس بمقدور أيّ كنيسة محليّة أن تحتفي بالإفخارستيّا وتنفصل بإرادتها عن الكنائس المحليّة، من دون أن تترك أثرًا خطيرًا في الشركة الكنسيّة. هذه الأمور كلّها تُسيء إلى رباط الشركة نفسها، وبالتالي إلى جوهر الكنيسة.

٣٤- انطلاقًا من هذه الشّركة، تُنظّم جميع الكنائس، من خلال الشّرائع، كلّ ما يمتّ بصلّة إلى الإفخارستيا والأسرار، والخدمة والرّسامة الكهنوتيّة، ونقّل (*paradosis*) الإيمان وتعليمه (*didaskalia*). لذا، نُدرِك تمامًا، في هذا المجال، ضرورة القواعد التّشريعيّة والمعايير التّنظيميّة.

٣٥- على مرّ التّاريخ، عندما برزت مُعضلات جسيمة في شأن الشّركة والوفاق التّاملين بين الكنائس - بصدد التّفسير الصّحيح للإيمان أو الوظائف وعلاقتها بمُجمل الكنيسة، أو بالتّظام المشترك الذي تفرضه الأمانة للإنجيل - لجأت الكنائس إلى المجامع المسكونيّة. هذه المجامع كانت مجامع مسكونيّة، لا لأنّها ضمّت أساقفة من جميع المناطق، ولا سيّما الكراسيّ الخمسة الرّئيسيّة: روما، القسطنطينيّة، الإسكندريّة، أنطاكية وأورشليم، بحسب التّرتيب القديم، بل لأنّ قراراتها العلنيّة في مسألة العقيدة، وصياغتها المشتركة في شأن الإيمان، ولا سيّما المسائل الأساسيّة، تُلزم الكنائس كلّها والمؤمنين كافّة، في كلّ الأوقات وفي كلّ الأمكنة. لهذا السّبب، إنّ قرارات المجامع المسكونيّة هي قرارات معياريّة دومًا.

٣٦- يُظهر تاريخ المجامع المسكونيّة ما يجب اعتباره مزاياها الخاصّة. وسوف نبحث في هذه المسألة، بوجه أعمق، في حوارنا في المستقبل، مع مراعاة تطوّر البنى الكنسيّة إبّان القرون الأخيرة في الشّرق كما في الغرب.

٣٧- يجب أن يُعرّف بالطابع المسكوبيّ لقرارات المجمع وفقاً لعملية التّقبّل التي قد تأخذ مدّة طويلة أو قصيرة، يتمكّن من خلالها شعب الله في مجموعه - من خلال البحث والتمييز والنّقاش والصّلاة - من أن يُقرّ في قرارته بالإيمان الرّسولي الوحيد للكنائس المحليّة، الذي دوماً ما كان هو نفسه، والذي يكون فيه الأساقفة معلّمين وحرّاساً. تُفسّر عملية التّقبّل هذه بطريقة مختلفة في الشّرق والغرب، وفقاً للتقاليد القانونيّة الخاصّة.

٣٨- ومن ثمّ، تنطوي المجمعية والسّينودسيّة على بُعْدٍ أشمل من الأساقفة المُتجمّعين في مجلس، وتشمل أيضاً كنائسهم. فالأساقفة هم حرّاس إيمان الكنائس، يُسمعون فيها صوّتهم. فلا بدّ من قبول قراراتهم في حياة الكنائس، ولا سيّما في حياتهم اللّيترجيّة. كلّ مَجْمَع مسكوبيّ يُقبّل على هذا النّحو، بالمعنى الحقيقيّ والكامل للكلمة، هو، بالتّالي، تجلّ وخدمة تُقدّم للكنيسة جمعاء كتعبير عن الشّركة.

٣٩- ليس المجمع المسكوبيّ، خلافاً للسّينودسات الأبرشيّة والإقليميّة، «مؤسّسة» يُمكن تنظيم وتيرتها بقوانين، إنّهُ بالأحرى «حدّث»، وزمن ملائم مُستوحى من الرّوح القدس الذي يُرشد الكنيسة ليبي فيها المؤسّسات اللاّزمة التي تُراعي طبيعتها. هذا الانسجام بين الكنيسة والمجامع عميق للغاية، ممّا يجعل من المستحيل الدّعوة إلى عقد مجامع مسكوبيّة في المعنى الحصريّ للكلمة، حتّى بعد الانقسام بين الشّرق والغرب؛ بيد أنّ الكنيستين تابعتا عقد مجامع كلّ مرّة تبرز فيها أزمت جديّة. كانت هذه المجامع تجمّع أساقفة الكنائس المحليّة التي هي في شركة مع كرسيّ روما، أو، مع

كرسي القسطنطينية، ولو فُهمت بطريقة مختلفة. في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، عُدَّت بعض هذه المِجامع التي عُقدت في الغرب مجامع مسكونية. هذا الوضع، الذي أرغم طريبي المسيحية على عقد مجامع خاصة بكلٍ منهما، ساعد على التزايدات وأسهم في التبادل المتبادل. لذا، لا بدّ من السعي إلى وسائل تسمح باستعادة الإجماع المسكوني.

٤٠- إبان الألفية الأولى، حافظت الشركة الشاملة للكنايس، في المسار الطبيعي للأحداث، على العلاقات الأخوية بين الأساقفة. علاقات الأساقفة هذه بعضهم ببعض، وبين الأساقفة ورؤسائهم، وبين الرؤساء أنفسهم في ترتيب قانوني، تشهد له الكنيسة الأولى، إذ عُدَّت الشركة الكنسية ورسختها. في هذا السياق، يُسجّل التاريخ المشاورات والرسائل والدُعوات الموجهة إلى الكراسي الرئيسية، وبخاصة كرسي روما، التي تُعبّر بجرارة عن التضامن الذي أنشأته الشركة. ليست التدابير القانونية، كذكر أسماء أساقفة الكراسي الرئيسية في الصلاة، والاتصال بالبطاركة لإعلان الإيمان بمناسبة الانتخابات، سوى تعابير ملموسة عن الشركة.

٤١- يتفق الطرفان ليعبرا عن الترتيب القانوني الذي أقرّ به الجميع إبان فترة الكنيسة قبل الانشقاق، ويتفقان أيضا على أنّ روما، الكنيسة التي «تترأس في المحبة»، وفقا لتعبير القديس أغناطيوس أسقف أنطاكية (الرسالة إلى الرومانيين، تمهيد)، تحتل المركز الأول في الترتيب، وبالتالي كان أسقف روما الأول بين البطاركة. ومع ذلك، فهم

ليسوا على وفاق في تفسير الشّهادات التّاريخيّة لهذه الفترة في شأن امتيازات أسقف روما كأول بين البطارقة، وهي مسألة فهمها الجميع بطُرق مختلفة في الألفيّة الأولى.

٤٢- المجمعيّة على الصّعيد العالميّ، كما مارستها المجمع المسكونيّة، تستلزم دوراً فعّالاً لأسقف روما كأول أساقفة الكراسي الرّئيسيّة، بإجماع من الأساقفة المتجمّعين. ومع أنّ أسقف روما لم يدعُ إلى عقد مجامع مسكونيّة إبان القرون الأولى ولم يتّأسسها شخصياً، إلاّ أنّه كان شريكاً عن كثب في عمليّة صُنْع قرارات المجمع.

٤٣- ترتبط الرّئاسة والمجمعيّة الواحدة بالأخرى ارتباطاً متبادلاً. لهذا السّبب، لا بدّ من فهم رئاسة البابا على مختلف الأصعدة في حياة الكنيسة المحليّة والإقليميّة والجامعة في سياق المجمعيّة، وفهم المجمعيّة أيضاً في سياق رئاسة البابا.

ففي شأن رئاسة البابا على مختلف المستويات، نودّ تأكيد المواضيع الآتية:

- الرّئاسة على مختلف المستويات هي ممارسة راسخة بقوّة في التّقليد القانونيّ للكنيسة.
- في حين أنّ رئاسة البابا على المستوى العالميّ مُعترف بها في الشّرق كما في الغرب، إلاّ أنّ هناك اختلافات في الفهم في شأن ممارسة هذه الرّئاسة وفي شأن أسسها الكتابيّة والأهوتيّة.

٤٤- في تاريخ الشرق والغرب، أقله حتى القرن التاسع، أُقرت سلسلة من الامتيازات، في سياق المجمعية دومًا وفقًا لظروف العصر، للأول أو الرأس، لكل واحدٍ مستواه الكنسيّ المحدد: على الصعيد المحليّ، الأسقف هو الأول في أبرشيّته بالنسبة إلى الكهنة والمؤمنين؛ وعلى الصعيد الإقليميّ، المتروبوليت هو الأول بالنسبة إلى أساقفة مقاطعته، والأول بين الخمسة بطاركة بالنسبة إلى متروبوليت كلّ ناحية؛ وعلى الصعيد العالميّ، أسقف روما هو الأول بين البطاركة. هذا التمييز في المستويات، لا يُقلل من التساوي في الأسرار لدى كلّ أسقف، ولا من كاثوليكية كلّ كنيسة محليّة.

خاتمة

٤٥- علينا أن نبحث بطريقة أعمق في مسألة دور أسقف روما في الشركة مع جميع الكنائس. فما وظيفة أسقف «الكرسيّ الأول» الخاصّ في لاهوت الكنيسة المترابط بالشركة في إطار ما أشرنا إليه عن المجمعية والسُلطة في النّصّ الحاليّ؟ كيف ينبغي لنا أن نفهم تعليم المجمعين الفاتيكائيّ الأول والفاتيكائيّ الثاني عن الأوليّة الشاملة في ضوء الممارسة الكنسيّة في الألفيّة الأولى؟ إنّها أسئلة جوهرية لحوارنا ولآمالنا في استعادة الشركة الكاملة بيننا.

٤٦- نحن، أعضاء اللجنة المشتركة الدّوليّة للحوار اللاهوتيّ بين الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة، بتنا مقتنعين بأنّ الإعلان الذي أشرنا إليه في شأن الشّركة الكنسيّة والمجمعيّة والسّلطة، يُمثّل تقدّمًا إيجابيًا وذا مغزى في حوارنا، إذ يوفّر أساسًا متينًا لحوارات مستقبلية في مسألة الأويّة على الصّعيد العالميّ للكنيسة. ونُدرك تمامًا أنّ هناك مسائل شائكة كثيرة ينبغي توضيحها، بيد أنّنا نأمل في أن تدعمها صلاة يسوع: «فليكونوا بأجمعهم واحدًا... ليؤمن العالم» (يو ١٧، ٢١). وبالطّاعة للروح القدس، يُمكننا أن نتقدّم استنادًا إلى الاتّفاق الذي توصّلنا إليه. نوّكّد ونعترف من جديد «بربّ واحدٍ وإيمانٍ واحدٍ وعموديّةٍ واحدة» (أف ٤، ٥)، ونُمجّد الثّالوث الأقدس، الله الآب والابن والروح القدس، الذي جمعنا معًا.